التكفل بالأحداث في إطار حوكمة السياسة العقابية في الجزائر

**Taking care of juveniles within
the governance of penal policy in Algeria**

♦ عبد الرحمان خالدي

مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر

جامعة الشلف / الجزائر

ab.khaldi@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2023/07/03

تاريخ القبول: 2023/05/24

تاريخ الإرسال: 2023/03/30

الملخص:

تقوم السياسة العقابية في الجزائر على آليات إعادة التربية وإعادة الإدماج الاجتماعي للمساجين من خلال برامج إعادة التربية داخل البيئة المغلقة و خارجها و تكييف العقوبة و العقوبات البديلة ، كما أن الحدث يتمتع بخصوصية في ظل هذه السياسة من خلال فرض التدابير على الأحداث كتقاعدة عامة مع جواز فرض العقوبة المخففة ، ويبقى التكفل بهذه الفئة في ظل الحوكمة يحتاج إلى إعادة النظر في الانعكاسات النفسية و الاجتماعية لقضائه العقوبة بمناخ خاص بالأحداث وكذا في عدد المراكز المتخصصة و إلى البرامج التكوينية المتخصصة للأفراد المتدخلة في تنفيذ هذه السياسة.

الكلمات المفتاحية: الحدث ، الجانح ، الحوكمة ، السياسة ، العقابية .

Abstract:

The Algerian penal policy is based on the reeducation and social reintegration mechanisms towards prisoners through reeducation programmes inside and outside the closed environment and the adaptation of sentence and alternative sentence .Therefore the juvenile has its specificity under this policy by applying some measures on juvenile as general rule and allowing the application of slight sanction .Taking care of this category under governance requires a review of the psychological and social repercussions of spending the sanction in special young ward , a number of specialized center and providing training programm for interactors involved in this policy.

Keywords: Juvenile, penale , governance, policy, sentence.

مقدمة:

تسعى الدول جاهدة إلى توفير الأمن و الاستقرار في المجتمع من أجل ضمان حياة الأفراد في جو يسمح بالقيام بمختلف النشاطات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية . لذا فإنها تعمل على إرساء قواعد العدالة في المجتمع من خلال جملة القوانين و اللوائح و التشريعات المنظمة والتي يتوجب احترامها داخل إقليم الدولة . من جهة اخرى ، خروج الأفراد عن القوانين من خلال التصرفات التي يقومون بها تعتبر جريمة يتوجب أن تقابلها عقوبة ، لذا فإن نظام كل دولة ضم المصالح العامة للأفراد من الناحية الجنائية وفق ثلاث سياسات: سياسة التجريم ، سياسة الوقاية ، سياسة العقاب .

تعتبر السياسة العقابية من أهم الأدوات والركائز لقيام العدل في المجتمع نظرا لما تقدمه من نواتج على الفرد و الأسرة و المجتمع والدولة بصفة عامة ، ليس من خلال آلية الردع العام و الخاص فقط وإنما حتى إعادة التربية و التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين. و نظرا للتغيرات الحاصلة في المجتمع الدولي ، كان للسياسية العقابية تفاعل مع هذه المستجدات و التي ساهمت إلى تطوير السياسة العقابية وتنوع مجالات تدخلها ليجتد إلى خارج المؤسسة العقابية فأصبح المجال العقابي لا يقتصر داخل البيئة المغلقة فقط بل حتى خارجها .

أصبح التركيز على تجسيد مبادئ الحوكمة أمر ضروري لتحقيق في البداية التنمية ثم فيما بعد ذلك التنمية المستدامة من خلال ترشيد التنظيم الإداري و الذي أصبح يؤثر على جودة الخدمة العمومية المقدمة ، لذا أصبح على القطاع الحكومي إلزاما أن يتبع أسلوب الرقابة و الشفافية و العدالة و تجسيد دولة الحق و القانون من أجل تحسين الأداء و تحقيق الاستقرار و ضمان الاستمرارية و كذا تحقيق الفعالية .

إن مساعي الدول جاهدة إلى حوكمة سياساتها العامة ومن أهمها حوكمة السياسة العقابية ففتح الباب أمام مختلف الفواعل لتطويرها من خلال انفتاحها على الوسط الخارجي من مجتمع مدني و قطاعات أخرى في إطار تقديم خدمات مميزة .

في هذا الإطار ، ومع اقتران حوكمة السياسة العقابية في الجزائر مع الحدث الجانح نكون أمام منهج قائم على معاملة خاصة لهذه الفئة نظرا لخصوصيتها في المجال العقابي و بالتالي ترشيد هذه الخدمة من خلال الإلمام بمختلف الحاجات الضرورية التي لها آثار نفسية و أسرية و اجتماعية على الحدث الجانح.

تم معالجة الدراسة من خلال النقطة الأولى تحديد مفهوم كل من الحوكمة و السياسة العقابية و أسس حوكمة السياسة العقابية و في النقطة الثانية السياسة العقابية في الجزائر و خصوصية التكفل بالحدث في ظل حوكمة السياسة العقابية في الجزائر ثم متطلبات تحقيق ذلك .

التكفل بالأحداث في إطار حوكمة السياسة العقابية في الجزائر

أهمية الموضوع :

تبرز وتتجلى أهمية هذه الدراسة باعتبارها تنصب ضمن الاتجاه المرتبط بحوكمة السياسة العقابية واهتمامها بالحدث الجانح من خلال معاملته معاملة خاصة زيادة على توسع نطاقها ومجالها وامتداده الى خارج البيئة المغلقة ، فأصبحت تؤثر وتتأثر بالمجتمع ، وتساهم في حماية المجتمع من جهة و صون كرامة و المحافظة على الحدث بإعادة إدماجه في المجتمع .

الإشكالية :

عند ارتباط حوكمة السياسة العقابية بالتكفل بالحدث ، اللذان يعتبران أهم التوجهات التي تسعى الدول إلى الارتكاز عليهما في إطار تحقيق العدالة و الاستقرار و الأمن في المجتمع .و عند تطوير و حوكمة السياسة العقابية وفق إيديولوجية مدرسة الدفاع الاجتماعي القائمة على فكرة الإصلاح مقابل العقاب . وبالنظر إلى دور الحوكمة الرشيدة كمؤشر للاستجابة للتغيرات العالمية و الدولية التي تتسم بالمرونة السريعة ، توجب التركيز على آليات تجسيدها على مستوى السياسة العقابية خاصة إذا كان الحدث الجانح هو أحد المحاور الأساسية التي تتطلب التجاوب و الاستجابة لها من خلال معاملة خاصة و مميزة .

ماهي خصوصية التكفل بالحدث الجانح في ظل حوكمة السياسة العقابية في الجزائر ؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة منها :

- ما هو مفهوم حوكمة السياسة العقابية ؟

- كيف يتم التكفل بالأحداث في ظل حوكمة السياسة العقابية ومتطلباته ؟

فرضيات البحث :

- السياسة العقابية الخاصة بالحدث الجانح من أهم أدوات تحقيق الحوكمة .

أهداف البحث :

تسليط الضوء عن مكانة الحدث الجانح في ظل حوكمة السياسة العقابية وكذا الكشف عن جملة المقومات التي تتوافر عليها هذه السياسة مع تحديد جملة من المتطلبات في إطار تجسيد وتحقيق حوكمة السياسة العقابية في الجزائر .

يتم تناول الموضوع بإتباع المنهج الوصفي وذلك بالاعتماد على تحليل المعطيات المتعلقة بالحوكمة من خلال الدراسات المختلفة التي لها صلة مباشرة بالحوكمة و السياسة العقابية ثم العمل على تجميعها للوصول إلى استخلاص خصوصية التكفل بالحدث في سبيل تحقيق حوكمة السياسة العقابية في الجزائر و متطلباته .

1- مفهوم حوكمة السياسة العقابية

يتحدد مفهوم حوكمة السياسة العقابية من خلال ضبط مفهوم الحوكمة و السياسة العقابية و من ثمة أسس حوكمة السياسة العقابية ، من خلال ما يلي :

1.1- مفهوم الحوكمة

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح "Corporate Governance" ، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح ، و التي اتفق عليها فهي : " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة " .¹ ويعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية الحوكمة من منظور التنمية الإنسانية بأنه الحكم الذي يعزز و يدعم و يصون الإنسان ، و يقوم على توسيع قدرات البشر- و خياراتهم ، و فرصهم ، و حرياتهم الاقتصادية ، و الاجتماعية ، و السياسية ، لا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا و تعيشا .²

و من أجل تطبيق الحوكمة سعت قدمت العديد من التقارير و الدراسات لمختلف الهيئات و المؤسسات الدولية ، مجموعة من الأسس و المعايير تهدف إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة و المجتمع و ذلك من خلال القيام بإصلاحات على كل المستويات و القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الإدارية و القانونية.³

و يبقى المقصد من وراء تطبيق هذه المعايير هو تأسيس رؤية جديدة و فعالة لتدبير الشأن العام من جهة و توسيع دائرة المشاركة و التواصل بين الدولة و المجتمع من جهة أخرى ، و بمعنى آخر ، فإن الهدف من وراء هذه المعايير بصفة عامة هو تحديث و عصرنه القطاع العام من جهة و ديمقراطية العلاقة القائمة بين الدولة و المجتمع من جهة ثانية ، و تكريس ثقافة المواطنة من جهة ثالثة .⁴

1- السيد رضوان ابو شعيب ، التطبيقات الفعلية للحوكمة المؤسسية ، ط 1 ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2017 ، ص 23.

2- رحمة أحمد عبد الشافي ، الحوكمة في الاحمزة الحكومية و الأمنية النظرية و التطبيق ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2018 ، ص 17.

3- الدسوقي طارق نبيل محمد ، الإدارة الرشيدة و الحوكمة ، ط 1 ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2018 ، ص 14.

4- نفس المرجع ، ص 15.

التكفل بالأحداث في إطار حوكمة السياسة العقابية في الجزائر

2.1- مفهوم السياسة العقابية

حتى يمكن الوصول الى تحديد مفهوم السياسة العقابية لابد من التطرق لتحديد إطارها وكذا تعريف العقوبة ومن ثمة جمع العناصر المكونة لها :

يتحدد الإطار العام للسياسة العقابية في اعتبارها أحد محاور السياسة العامة للدولة، إذ ربط الباحثون من علماء السياسة و الإدارة العامة و الاجتماع مفهوم السياسة العامة بقضايا الشؤون المجتمعية العامة و مجالاتها.

يمكن تعريف السياسة العامة على أنها " خطط أو برامج أو أهداف عامة، أو كل هذه معا، يظهر منها اتجاه الحكومة لفترة زمنية، بحيث يكون لها مبرراتها، وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبر عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة، و المسؤول عن التوجيه هي الحكومة " ¹.

في حين، أن العقوبة هي " الجزء الذي يوقع كرد فعل اجتماعي على كل شخص ثبت تعديه على القانون بهدف إيداعه السجن و العمل على إصلاحه و تأهيله بهدف حماية المجتمع في إرساء قواعد الدفاع الاجتماعي" ².

و بالتالي يصبح، تعريف السياسة الجنائية أنها الآليات القانونية التي تعتمدها الدولة في حماية بعض المصالح عن طريق التجريم و العقاب، و التعريف يحوي السياسة العقابية و بدائلها و السياسة الإجرائية، كما يشير إلى أن هذه السياسة تختلف من دولة إلى أخرى ³.

رغم التطور الحاصل في السياسة العقابية على مر الزمن، إلا أن أفكار حركة الدفاع الاجتماعي تعد أحد أهم معالم السياسات العقابية في دول العالم في وقتنا الحالي، على يد مؤسسها " فيليبو كراماتيكا " الذي صاغ أفكاره بشكل يختلف تماما عن السياسة الجنائية التقليدية بفروعها المختلفة، والذي تقوم نظريته على أساسين :

- الأساس الأول يتمثل بإنكار حق الدولة في العقاب .
- الأساس الثاني: إن من حق الفرد الذي يرتكب جريمة ما أن يحظى بالإصلاح من قبل الدولة، ومن ثم ينشأ بالمقابل واجب على الدولة بإصلاح كل شخص منحرف اجتماعيا. ⁴

من هذا المنطلق، تنبع السياسة العقابية القائمة على إصلاح الفرد سواء كان رجل أو امرأة، كهل أو حدث وفق مناهج واعتبارات لكل فئة على حدى من أجل إعادة تربيتهم و إعادة إدماجهم في المجتمع.

¹ - أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة: السياسة العامة و الإدارة، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص 83.

² - مصطفى شريك، نظام السجون في الجزائر نظرة على عملية التأهيل كما خبرها السجناء، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة برج باجي مختار عنابة، 2010/2011، ص 18.

³ - منصور رحاني، علم الاجرام و السياسة الجنائية، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2006، ص 158.

⁴ - نبيل العبيدي، أسس السياسة العقابية في السجون ومدى التزام الدولة بالمواثيق الدولية دراسة معمقة في القانون الجنائي الدولي، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2015، ص 108.

3.1- أسس حوكمة السياسة العقابية

تتجلى أسس حوكمة السياسات العقابية من خلال التداخل و الترابط بين مبادئ الحوكمة من جهة و السياسة العقابية من جهة أخرى و الذي يمكن تلخيصه وفق ما يلي :

المساءلة : هي الخطوط الواضحة و العريضة و الفعالة للمساءلة القانونية و السياسية و المالية و الإدارية لضمان المحاسبة للجهات المختلفة المقدمة للخدمات (القطاع الحكومي، القطاع الخاص، الجمعيات)،¹ من خلال مراقبة المحبوسين وسلوكهم " السور الإلكتروني "، مسائلة كل من المحبوسين و القضاة و مراقبي السلوك.

المشاركة :تعتبر مشاركة المواطنين و المجتمع المدني فاعلا أساسيا في عملية التنمية ،لكونها تساهم في دعم الحكم الديمقراطي وتسهل التفاعل بين الدولة و المجتمع من خلال مشاركة المواطنين بالمساهمة في اتخاذ القرار ومساءلة صانعي القرار ،وتعرف المشاركة بأنها انخراط و اشتراك كل فاعل من الفاعلين في عمليات تحديد الاحتياجات، إعداد الخطط و البرامج إعداد الموازنات ،اتخاذ قرارات التشغيل ،النواحي المالية و التنفيذ² و يتجسد ذلك من خلال : إشراك المحبوسين في خدمة المجتمع ، إشراك المجتمع في إعادة إدماج المحبوسين.

الشفافية :تنصرف إلى معرفة المواطنين بقرارات الحكومة ومن هنا يمكن النظر إليها باعتبارها تتعلق بوجود علاقة منفتحة بين الحكومة و المواطنين ،وضمان سهولة الحصول على المعلومات و درجة الانفتاح في العلاقة بين الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني من جانب و المواطنين من جانب آخر ،³ و بالتالي الانفتاح بين الوسط العقابي و المجال القضائي على المجتمع .

سيادة القانون :تنصرف إلى مدى امتثال كافة الأطراف سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات حكومية أو مجتمع مدني للمنظومة القانونية من قوانين أو تشريعات أو لوائح...الخ.وبعبارة أخرى يمكن القول أنها درجة التطابق بين سلوكيات و سياسات الفاعلين -من حكومة و قطاع خاص و مجتمع مدني - و القواعد القانونية ،⁴ لنا يتوجب التدخل في التعامل مع اختراق الشروط أو عدم الامتثال ، الحصول على موافقة الجاني ، واحترام مبادئ القانون.

مكافحة الفساد :يعرف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة ،و تتعدد صور الفساد لتشمل الرشوة ،الابتزاز ،المحاباة ،استغلال النفوذ ، و غير ذلك من أفعال ،ويتطلب الحد من الفساد وجود بيئة مواتية سياسيا و قانونيا و قدرات مؤسسية ملائمة بالإضافة الى تعزيز مشاركة وسائل

¹ - براج حمزة ، الحوكمة المحلية كآلية لتسيير الجماعات المحلية في الجزائر ، حوكمة التنمية المستدامة في النظرية و التطبيق ، دار الكتاب الحديث، الجزائر ، 2016 ، ص 59 .

² - نجم عبود نجم ، إدارة المعرفة ، مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع ، عمان، ط2، 2002، ص171.

³ - بن عيسى قواسم ، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و رهاناتها في تحقيق الحكم الراشد ، النشر الجامعي الجديد ، الجزائر ، 2020 ، ص 93.

⁴ - جريو سارة ، بوفليج نبيل ، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الإداري ، مجلة الاقتصاد و المالية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، المجلد 4 ، العدد 2018، 02 ، ص 127.

التكفل بالأحداث في إطار حوكمة السياسة العقابية في الجزائر

الإعلام و منظمات المجتمع المدني في مكافحته.ومن ثم يقصد بمكافحة الفساد تواجد نظام متكامل و فعال لمحاربة الفساد لدى كل فاعل من الفاعلين ، ودرجة تطبيق مختلف الفاعلين لهذا النظام¹ ويتم ذلك من خلال : مكافحة الانتكاس ، محاربة فساد الأخلاق في المجتمع من خلال عدوى الابتدائي من المحترف.

الاستجابة: يقصد بها استجابة الحكومة و المجتمع المدني و القطاع الخاص لرغبات و احتياجات المواطنين و للتغيرات السياسية و الاقتصادية و المؤسسة و تتلخص صور الاستجابة من خلال ثلاث نقاط: بالنسبة للمجوسين: المساوى الخطيرة المترتبة على عقوبة الحبس ، بالنسبة للمؤسسة: الاكتظاظ. ، بالنسبة للدولة: خلق الثروة.

العدالة: يقصد بها درجة تقديم الحوكمة و المجتمع المدني و القطاع الخاص للخدمات على قدم المساواة و طبقا للاحتياجات و مبدأ تكافؤ الفرص. تتحقق العدالة من خلال : ضمان المساواة في اتخاذ الإجراءات ، تحديد إجراءات خاصة لتجنب التمييز.

الكفاءة: يركز على تقديم الخدمات أو تنفيذ السياسات العامة في أقل وقت و بتكلفة مناسبة و وفقا لمعايير الكفاءة و الجدارة. و تنعكس كفاءة هذه السياسة من خلال : تقليل التكاليف و تجنيب خزينة الدولة أموال باهظة تصرف يوميا على المجوسين. بالإضافة الى تدعيم الدولة باليد العاملة العقابية.

الفعالية: يقصد بها جودة الخدمات و السياسات و رضا المواطنين عنها، من خلال تقديم خدمات للمجتمع تحض بالقبول و الرضا من الفرد و المجتمع و الأسرة لكل من السوار الإلكتروني و العمل للنفع العام.

¹ - رحمة احمد عبد الشافي ، الحوكمة في الاجهزة الحوكمية و الامنية - النظرية و التطبيق ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2018 ، ص 41.

عبد الرحمن خالدي

المسألة	المشاركة	الشفافية
مراقبة المحبوسين وسلوكياتهم من خلال السوار الإلكتروني . ● مسألة كل من المحبوسين و القضاة و مراقبي السلوك.	● إشراك المحبوسين في خدمة المجتمع . ● إشراك المجتمع في إعادة إدماج المحبوسين.	الافتتاح بين الوسط العقابي والمجال القضائي على المجتمع .
سيادة القانون	مكافحة الفساد	الاستجابة
في التعامل مع اختراق الشروط أو عدم الامتثال . الحصول على موافقة الجاني مبادئ القانون.	من خلال مكافحة الانتكاس محاربة فساد الأخلاق في المجتمع من خلال عدوى الابتدائي من المحترف.	للمحبوسين :المساوى الخطيرة المترتبة على عقوبة الحبس . للمؤسسة :الاكتظاظ . الدولة :خلق الثروة.
العدالة	الكفاءة	الفعالية
ضمان المساواة في اتخاذ الإجراءات إجراءات خاصة لتجنب التمييز .	تقليل التكاليف وتجنيب خزينة الدولة أموال باهضة تصرف يوميا على المحبوسين . تدعيم الدولة باليد العاملة العقابية .	من خلال تقديم خدمات للمجتمع تحض بالقبول و الرضا من الفرد والمجتمع و الأسرة لكل من السوار الإلكتروني و العمل للنفع العام.

2- التكفل بالأحداث في ظل حوكمة السياسة العقابية في الجزائر

يتضح التكفل بالأحداث في ظل حوكمة السياسة العقابية في الجزائر من خلال التطرق إلى السياسة العقابية في الجزائر و آليات إعادة التربية و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين و كذا خصوصية التكفل بالأحداث في ظل السياسة العقابية و متطلبات التكفل بالأحداث في سبيل حوكمة السياسة العقابية في الجزائر .

1.2- السياسة العقابية في الجزائر

تتعد السياسة العقابية في الجزائر من خلال جملة المؤسسات العقابية و المراكز المتخصصة الموضوعة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية و القائمة على برامج إعادة التربية للمحبوسين و إعادة إدماجهم اجتماعيا وفق

التكفل بالأحداث في إطار حوكمة السياسة العقابية في الجزائر

برامج إعادة التربية داخل البيئة المغلقة و أنظمة إعادة التربية خارج البيئة المغلقة و تكييف العقوبة و العقوبات البديلة ، وفق ما يلي :

1.1.2- البيئة المغلقة :

يقصد بنظام البيئة المغلقة ذلك النظام الذي تخضع فيه كل فئات المحبوسين للحضور الدائم و تحت المراقبة المستمرة مع الالتزام التام بقواعد و أسس الانضباط و الطاعة المفروضة في المؤسسات العقابية.1 و تصنف إلى مؤسسات عقابية ، و مراكز متخصصة 2 :

أولاً- المؤسسات العقابية :

- **مؤسسة الوقاية:** " تقع مؤسسة الوقاية بدائرة اختصاص كل محكمة ، و تختص لاستقبال فئتي المحبوسين مؤقتا ، و كذا المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية تساوي أو تقل عن سنتين (2)، أو من بقي لانقضاء عقوبتهم سنتين (2) أو أقل و المحبوسين لإكراه بدني".

- **مؤسسة إعادة التربية:** " تقع مؤسسة إعادة التربية بدائرة اختصاص كل مجلس قضائي ، و تختص لاستقبال المحبوسين مؤقتا ، و المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية تساوي أو تقل عن خمس (5) سنوات ، و من بقي لانقضاء عقوبتهم خمس (5) سنوات أو أقل و المحبوسين لإكراه بدني"

- **مؤسسة إعادة التأهيل:** و تختص لحبس فئة المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة الحبس لمدة تفوق خمس (5) سنوات و بعقوبة السجن ، و كذا المحكوم عليهم معتادي الإجرام و الخطيرين ، مهما تكن مدة العقوبة المحكوم بها عليهم و أيضا المحكوم عليهم بالإعدام."

ثانياً- المراكز المتخصصة:

- **مراكز متخصصة للنساء:** تخصص مراكز خاصة أو أجنحة لاستقبال النساء المحبوسات مؤقتا ، و المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية مهما تكن مدتها ، و المحبوسات لإكراه بدني.

- **مراكز متخصصة للأحداث:** تخصص مراكز خاصة أو أجنحة لاستقبال الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ثماني عشرة (18) سنة ، المحبوسين مؤقتا ، و المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية مهما تكن مدتها.

2.1.2- آليات إعادة التربية و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين :

أولاً- **برامج إعادة التربية داخل البيئة المغلقة:** تتحدد برامج إعادة التربية داخل البيئة المغلقة في خمسة نقاط أساسية هي :¹

¹ القانون 04-05 ، المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 ، المتضمن قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين ، الجريدة الرسمية العدد 12 ، الصادر في 13 فبراير 2005 ، المادة 25 ، الفقرة 03 ، ص 13 .

² - نفس المرجع ، المادة 28 ، ص 14 .

عبد الرحمان خالدي

- **التعليم:** يمكن للمساجين الذين لهم مستوى محدود مزاولة و متابعة دراستهم العامة داخل المؤسسات العقابية و في نهاية كل سنة يجرى امتحان حول البرنامج المطروح و تنتهي الدراسة هذه بالحصول على شهادة تعادل شهادة التعليم الابتدائي ، أما المساجين الذين لهم مستوى أعلى من الابتدائي فيمكن لهم متابعة دراستهم العامة أو التقنية أو الثانوية داخل المؤسسات بواسطة المراسلة . كما أن القانون حول لكل محبوس الحق في المشاركة في المسابقات و الامتحانات و التي تجرى داخل مراكز تابعة للمؤسسات العقابية. كما يمكن لجميع المساجين الحاصلين على شهادة البكالوريا أو شهادة تعادلها متابعة تعليمهم العالي عن طريق المراسلة أو في الجامعة العادية في إطار الحرية النصفية. و للعمل على إعادة إدماج فئة الأميين المنحرفة و إعادة تربيتها فقط جعل من بين الوسائل للحيلولة دون ارتفاع الجريمة هي عملية محو الأمية داخل السجون .

- **التكوين المهني و التمهين:** من خلال العمل على إكساب هذه الفئة مهارات مهنية و حرف تساعدهم على الابتعاد عن الانحلال و الرذيلة و الانحراف قصد العيش في كنف المجتمع و القانون ، و يأخذ هذا التكوين طابعا صناعيا، فلاحيا، حرفيا لكنه بشرط أن يتناسب مع القدرات الجسدية و الفكرية للسجين و الذي يساعده على التشغيل بعد الإفراج.²

- **التشغيل داخل البيئة المغلقة:** يوضع المحبوس في ورشة البيئة المغلقة بمقرر يؤشر عليه قاضي تطبيق العقوبات بعد أخذ رأي لجنة تطبيق العقوبات إذا توفرت فيه شروط ، بأن يكون محكوم عليه نهائيا ، وأن يكون باقي العقوبة أقل من سنة واحدة ، حسن السيرة و السلوك و ذو صحة بدنية و نفسية جيدة .

- **الإرشاد الديني:** تتولى المؤسسات العقابية تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية تنفيذ البرامج المسطرة و تسهر اللجنة المشتركة المتكونة من ممثلي الوزارتين علي توفير جميع الظروف و الوسائل لمساعدة علي تنظيم التربية الدينية لصالح المحبوسين داخل المؤسسات العقابية مع السهر علي تنظيم محاضرات و احتفالات بمناسبة الأعياد الدينية و الوطنية.

- **النشاطات الرياضية و التربوية:** تنظم النشاطات الترفيهية و التربوية بغرض حث المحبوسين على ممارسة النشاطات الترفيهية و إثارة رغبة البحث لديهم و الترقية و تطوير روح المبادرة و الإبداع . و تجرى مسابقات رياضية و فكرية تحت إشراف تقنيين في الرياضة و مربون مختصون في الشبيبة ، و تتمثل هذه الأنشطة في:

- ألعاب المنافسة مثل : الألعاب الرياضية (كرة القدم، كرة اليد، كرة الطائرة، ...)، ألعاب فكرية : شطرنج، كلمات متقاطعة، لعبة الدومينو، الألعاب الورقية .

- القناة المصغرة : ضرورة تمكين المحبوسين تحت إشراف ورقابة إدارة المؤسسة- من متابعة برامج الإذاعة و التلفزة و الاطلاع على الجرائد و المجلات و تلقي المحاضرات في المجال التربوي و الثقافي و الديني.³

¹ - نفس المرجع ، المواد 92، 94 و 95 ، ص 20 .

² - نفس المرجع ، المادتين 94 و 95 ، ص 14 .

³ - نفس المرجع ، المادة 92 ، ص 20 .

التكفل بالأحداث في إطار حوكمة السياسة العقابية في الجزائر

- المكتبة : تتوفر كل مؤسسة عقابية على مكتبة تشمل على مجموعة من الكتب المتنوعة توضع تحت تصرف المحبوسين بحيث يسمح لهم بمطالعة الكتب باعتبارها وسيلة تمكنهم من سد الفراغ و التعلم و توسيع معارفهم ،

ثانيا) أنظمة إعادة التربية خارج البيئة المغلقة: يقوم على أساس تخفيف المراقبة على المسجون ووضعه خارج البيئة المغلقة ويمثل هذا النظام مرحلة انتقال تدريجي للمحبوس إلى الحياة الحرة، وسوف نتعرض فيما يلي إلى الأنظمة التي أوردها المشرع الجزائري في قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين وهي:

-الورشات الخارجية: " يقصد بها " قيام محبوس محكوم عليه نهائيا بالعمل ضمن فرق خارج المؤسسة العقابية تحت مراقبة إدارة السجون لحساب الهيئات و المؤسسات العمومية ويمكن تخصيص اليد العاملة من المحبوسين ضمن نفس الشروط للعمل في المؤسسات الخاصة التي تساهم في إنجاز مشاريع ذات منفعة عامة"¹.

-الحرية النصفية²: " هو نظام وضع المحبوس المحكوم عليه نهائيا خارج المؤسسة العقابية خلال النهار منفردا و دون حراسة أو رقابة الإدارة ليعود إليها مساء كل يوم".

-البيئة المفتوحة: يقصد بها "المراكز ذات الطابع الفلاحي الصناعي و الحرفي أو الخدماتي، أو ذات منفعة عامة أي تكون خارج المؤسسة العقابية و تتميز بتشغيل و إيواء المحبوسين بعين المكان"³.

ثالثا) تكيف العقوبة :

- إجازة الخروج : يجوز لقاضي تطبيق العقوبات بعد أخذ رأي لجنة تطبيق العقوبات مكافأة المحبوس حسن السيرة و السلوك بمنحه إجازة للخروج من دون قيد أو حراسة لمدة أقصاها عشرة (10) أيام و هي مكافأة و تشجيع للمحبوس و ليس حقا من حقوقه⁴.

- التوقيف المؤقت لتطبيق العقوبة : إمكانية إصدار مقرر مسبب بتوقيف تطبيق العقوبة لمدة لا تتجاوز ثلاثة (03) أشهر إذا توفرت فيه إحدى الشروط التالية : وفاة أحد أفراد العائلة ، التحضير للمشاركة في امتحان ، إصابة أحد أفراد العائلة بمرض خطير وأثبت المحبوس أنه المتكفل الوحيد بالعائلة ، وإذا كان المحبوس خاضعا لعلاج طبي خاص⁵.

¹ - نفس المرجع ، المادة 100 ، ص 20 .

² - نفس المرجع ، المادة 104 ، ص 21 .

³ - نفس المرجع ، المادة 109 ، ص 22 .

⁴ - نفس المرجع ، المادة 129 ، ص 24 .

⁵ - نفس المرجع ، المادة 130 ، ص 24 .

عبد الرحمان خالدي

- الإفراج المشروط : إمكانية استفادة المحبوس المحكوم عليه نهائيا من الإفراج المشروط إذا أظهر ضمانات جدية لاستقامته و قضى أكثر من نصف العقوبة بالنسبة للمبتدئ و ثلثي العقوبة بالنسبة للإنتكاسي مع دفع و تسديد جميع المصاريف القضائية و الغرامات المحكوم بها عليه.¹

رابعا (العقوبات البديلة : نميز بين الوضع تحت المراقبة الإلكترونية و العمل للنفع العام :

- الوضع تحت المراقبة الإلكترونية : "السوار الإلكتروني" : يعتبر الوضع تحت المراقبة الإلكترونية إجراء يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية . و المتمثل في حمل الشخص المحكوم عليه لسوار إلكتروني يسمح بمعرفة تواجه في مكان تحديد الإقامة المبين في مقرر الوضع الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات.²

- العمل للنفع العام : "يقصد بالعمل للمصلحة العامة أو المنفعة العامة كعقوبة بديلة للعقوبة السالبة للحرية تكليف الشخص المنحرف الذي ارتكب سلوكا إجراميا بسيطا و لا ينطوي على أية خطورة إجرامية ، بالقيام ببعض الأعمال و النشاطات على مستوى المؤسسات العمومية ، تعود بالنفع و الفائدة على المجتمع ، باعتبار أن العقوبة السالبة للحرية في الوسط المغلق لا تناسب حالته ، بل تشكل خطر أكبر من خلال الاحتكاك بالمنحرفين الخطرين و معتادي الإجرام و الآثار السلبية التي قد تنجر عن ذلك".³

2.2 التكفل بالأحداث في ظل السياسة العقابية في الجزائر

تعد مشكلة جنوح الأحداث ظاهرة اجتماعية خطيرة ومنتشرة وأصبحت تهدد الأمن القومي ، والتي هي نتيجة تغيرات شهدتها المجتمع في المجالات السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية ، الأمر الذي أدى إلى تفاقها ، و التي تستوجب رعاية خاصة في ظل محاور ومناهج السياسة العقابية .

يعرف الطفل لغة على أنه هو الصغير و الحدث و الشاب و الفتى و الغلام ، أما شرعا فهو الصبي حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم و تبدأ من لحظة الولادة حتى سن الثامنة عشرة .⁴

و يعرف جنوح الأحداث بأنه : " جميع الأفعال غير المتوافقة ابتداء من المروق الأخلاقي ، و الهروب من البيت و المدرسة إلى ارتكاب أخطاء بسيطة ، و انتهاء إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية التي تتنافى مع القيم و المعايير الأخلاقية التي يرفضها المجتمع و يجرمها القانون " ⁵ يأخذ هذا التعريف الاتجاه الاجتماعي للمفهوم .

1- نفس المرجع ، المادة 134 ، ص 24

² القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 جمادى الاولى عام 1439 الموافق 30 يناير سنة 2018 ، المتمع للقانون رقم 04-05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 و المتضمن قانون تنظيم السجون و إعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين .، الجريدة الرسمية ، العدد 05 ، الصادر في 30 يناير 2018 ، المادة 150 مكرر ، ص 10.

3- عثمانية حميسي-، "السياسة العقابية في الجزائر على ضوء المواثيق الدولية لحقوق الانسان" ، دار هومة للطباعة و النشر- و التوزيع، الجزائر، 2012، ص 355.

⁴ إيمان محمد الجباري ، و آخرون ، الحماية الجنائية لحقوق الطفل (دراسة مقارنة) ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2014 ، ص 21.

⁵ - شازال جان ، الطفولة الجائحة ، ترجمة انطوان عبده ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1983 ، ص 21.

التكفل بالأحداث في إطار حوكمة السياسة العقابية في الجزائر

كما يمكن أن ينظر إليه من الناحية القانونية على إلزامية توافر شروط لاعتبار سلوك الحدث انحرافاً أو نوعاً من الإجرام و مخالفة قانونية تستوجب المسؤولية و العقاب نتيجة لأضرارها البالغة ، ومن أهم هذه الشروط :

- أن يأتي الحدث بفعل معين في سن معينة لا تقل عن سن التمييز و لا تتعدى سن (18) سنة .
- أن يثبت وقوع الفعل أمام القضاة أو أية سلطة رسمية أخرى .
- أن يمثل الفعل جريمة أو حالة معينة حددها القانون .¹

في حين أن المشرع الجزائري يعتبر الطفل كل شخص لم يبلغ الثامنة عشر- (18) سنة كاملة ، حيث يفيد مصطلح "حدث" نفس المعنى ، كما أن الطفل الجانح هو الطفل الذي يرتكب فعلاً مجرماً و الذي لا يقل عمره عن عشرة (10) سنوات و تكون العبرة في تحديد سنه بيوم ارتكاب الجريمة .²

تقوم السياسة العقابية في الجزائر في محورها المتعلق بالتدابير المقررة للأحداث الجانحين على أساس توجه قائم على فكر ذو مضمون تربوي إصلاحي يصدر عن حكم قضائي ، حيث أن القاضي غير ملزم بتوقيع أحد الجزاءات المنصوص عليها في القانون فله أن يختار التدبير الذي يراه أكثر فعالية في تربية و إصلاح الحدث.

إن اقتران مصطلح الحدث مع السياسة العقابية في هذه الدراسة هو المقصود به الحدث أو الطفل الجانح ، والذي يختلف عن الحدث في خطر ، و الذي يحظى بسياسة المنع ، أما الحدث الجانح يتمتع بوضع خاص ضمن أحكام التجريم و العقاب في ظل السياسة العقابية في الجزائر ، إذ يعتبر في مكانة الشخص الذي خرق القانون و مس باستقرار المجتمع إلا أنه يحظى بطريقة معاملة قضائية خاصة تختلف عن معاملة البالغين ، و بالتالي الحديث عن العقوبة كأسلوب لمواجهة الجنوح .

حيث أخذ المشرع الجزائري بالاتجاه القائم على فرض التدابير على الأحداث كقاعدة عامة مع جواز فرض العقوبة المخففة ، و يعد مضمون تدابير الحماية و التهذيب واحد بالنسبة لجميع الأحداث حيث نصت المادة (85) من قانون حماية الطفل على أنه " ...لا يمكن في مواد الجنايات أو الجح أن يتخذ ضد الطفل إلا تدبير واحد أو أكثر من تدابير الحماية و التهذيب الآتي بيانها :

- تسليمه لممثله الشرعي أو لشخص أو عائلة جديرين بالثقة ،
- وضعه في مؤسسة معتمدة مكلفة بمساعدة الطفولة ،
- وضعه في مدرسة داخلية صالحة للإيواء الأطفال في سن الدراسة ،
- وضعه في مركز متخصص في حماية الأطفال الجانحين .³

1- عير هادي المطيري ، الاضطرابات السلوكية و جنوح الاحداث ، آمنة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2013 ، ص 118.

2 - القانون رقم 12-15 ، المؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 يوليو سنة 2015 ، الجريدة الرسمية ، العدد 39، الصادر في 19 يوليو

سنة 2015 ، المادة 2 ، ص 5.

3- القانون 12-15 ، مرجع سابق ، المادة 85 ، ص 15.

عبد الرحمان خالدي

أما بالنسبة للحدث الذي كان سنه تجاوز ثلاثة عشرة (13) سنة ولم يكمل ثمانية عشرة (18) سنة و استثناء، أجاز المشرع الجزائري لقاضي الأحداث وضع الحدث في مؤسسة عقابية إذا كان ضروريا و استحال عليه اتخاذ أي إجراء آخر ،بوضعه بمركز إعادة التربية و إدماج الأحداث أو بجناح خاص بالأحداث في المؤسسات العقابية .¹

وفي إطار تحضير الحدث لعودته إلى حياة الأسرة و المجتمع ، يجب عليه أن يستفيد داخل مركز إعادة تربية و إدماج الأحداث و في الأجنحة المخصصة للأحداث بالمؤسسات العقابية من برامج التعليم و التكوين و التربية و الأنشطة الرياضية و الترفيهية التي تتناسب مع سنه و جنسه و شخصيته .²

كما أن الحدث محل تنفيذ عقوبة سالبة للحرية ، يقضيها بمراكز إعادة التربية و إدماج الأحداث و التي اعتبرها المشرع الجزائري من ضمن مؤسسات البيئة المغلقة أو بجناح خاص بالأحداث في المؤسسات العقابية ، وكلاهما يخضع للنظام الذي تسيير به المؤسسات العقابية بصفة عامة .³

3.2- متطلبات التكفل بالأحداث في سبيل حوكمة السياسة العقابية في الجزائر

رغم كل الإنجازات و الخصوصيات التي ميزت التكفل بالأحداث في ظل حوكمة السياسة العقابية إلا أن الأمر يتطلب جملة من النقاط لا بد من السهر على الأخذ بها في إطار تحقيق تلك المساعي ، يمكن حصرها فيما يلي :

- وجوب رعاية لاحقة للحدث ، إن المعمول به هو عند انتهاء تاريخ العقوبة يتم الإفراج عن الحدث ، بعد خضوعه لبرنامج علاجي متخصص للتكفل بالأحداث الجانحين ، فبعد كل المكتسبات و التكفل القائم داخل المؤسسة العقابية ، يتم الإفراج عنه مباشرة ، للمجتمع و بيئة جديدة بمعطيات و متغيرات و عوامل و فواعل عديدة من شأنها ان تؤثر فيه من جديد ، و نظرا لعدم وجود طرق قياس هذه المكتسبات و مدى فعاليتها بعد خروجه من المؤسسة العقابية التي وفرت له بيئة يتواجد فيها فقط الأحداث و بالتالي عدم إمكانية قياس مدى النجاعة.

- العمل على إدراج الإفراج المتدرج للأحداث بغية قياس و متابعة مكتسبات المخطط الإصلاحية في المؤسسة العقابية مع فواعل و عوامل البيئة المجتمعية للحدث بعد خروجه ، من خلال منحه مثلا عطلة نهاية الأسبوع كإجازة بغية ملاحظة سلوكياته و تفاعله بعد احتكاكه بهذا الوسط الذي سيعود إليه بعد اقتضاء العقوبة. و بالتالي إمكانية الوصول إلى صفر خطر أو بالأحرى التقرب منها أكثر فأكثر .أو من خلال تنظيم رحلات ترفيهية للحدث و التي تساهم هي الأخرى في فحص و ملاحظة مدى فعالية البرامج العلاجية .

1- نفس المرجع ، المادة 58 ، ص 13.

2- نفس المرجع ، المادة 131 ، ص 20.

3- القانون رقم 04-05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 ، المتضمن قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الجريدة الرسمية ، العدد 12 ، الصادر في 13 فبراير سنة 2005 ، المادة 28 ، ص 14.

التكفل بالأحداث في إطار حوكمة السياسة العقابية في الجزائر

- إشراك العائلة كشريك علاجي فعال في تنفيذ مخطط الإصلاح للجانحين الأحداث وهذا لتعديل السلوكات لدى ذومهم من خلال علاج أسري او متعدد الأسر ، خاصة و أن نظرة المجتمع أن الحدث الجانح هو سبب المشكلة و الحقيقة هي مشكلة تواصل وتفاعلات داخل العائلة.
 - عدد المراكز المتخصصة للأحداث في حدود سبعة على مستوى الوطن ، و ومن باب التوزيع الإقليمي العادل لها ، يتطلب الأمر تعبئة بمراكز جديدة ، أو الأخذ باستراتيجية إعادة توزيع الأحداث الجانحين على هذه المراكز المتخصصة و إخراجهم من الجناح الخاص بالأحداث بالمؤسسات العقابية ، حتى يكون لجميع الأحداث نفس عوامل الخطر و بالتالي تكون نفس التدخلات لنفس الاحتياجات .
 - العمل على الحد من إيداع الحدث الجانح على مستوى الجناح الخاص بالأحداث في المؤسسة العقابية ، مراعاة للانعكاسات النفسية على الحدث في حد ذاته و الأسرة بدرجة ثانية ، فبالرغم من أنه جناح خاص إلا أنه في نظر أفراد المجتمع مؤسسة عقابية و يختلف الأمر لما يكون الحدث في مراكز متخصصة للأحداث .
 - الخطة الفردية لإعادة الإدماج : في إطار الحد من ظاهرة العود ، يتطلب الأمر تعزيز العمل بالخطة الفردية لإعادة الإدماج وذلك للانتقال من قيام المؤسسة بتقديم البرامج المتوفرة لديها لمجموع المحبوسين و بصفة شاملة إلى تحليل احتياج كل محبوس وتقديم البرنامج المناسب له . و هي عملية تنظيمية لكيفية قضاء المحبوس عقوبته السالبة للحرية من خلال تخطيط وتنفيذ برامج تربية مختلفة بحسب حاجة كل محبوس وفق برنامج زمني محدد يهدف مساعده على الاندماج في المجتمع بعد الإفراج عنه. وهي تجسيد عملي لمبدأ تفريد العقوبة.¹ يتم ضبط محتوى الخطة الفردية بعد التدقيق في احتياجات المحبوس وفق المسارات السبعة المعتمدة وهي : السكن ، التعليم ، التكوين و الشغل ، الصحة البدنية و الإدمان ، الديون و الأموال ، العائلة و المواقف و العلاقات.
- خاتمة:**

إن السياسة العقابية في الجزائر و في إطار تحقيق الحوكمة الرشيدة أملت بالعديد من الجوانب في رسمها من خلال إشراك مختلف الفواعل المجتمعية في سبيل تعزيزها وزيادة فعاليتها ، كاستجابة لتغيرات البيئة الخارجية من جهة و مقتضيات البيئة الدولية من جهة اخرى .

إن التكفل بالأحداث في ظل السياسة العقابية في الجزائر حظي بالخصوصية مقارنة مع معاملة البالغين مع الأخذ بالاستثناء في إيداعهم في البيئة المغلقة ، و التي تم التميز فيها بين المراكز المتخصصة و الأجنحة الخاصة بالأحداث في المؤسسات العقابية .

1 - نفس المرجع ، المادة 03 ، ص 11.

عبد الرحمان خالدي

بعض النقائص التي سجلتها الدراسة كالعديد المحدود للمراكز المتخصصة للأحداث على المستوى الوطني ، سمح بتشكيل لا عدالة في التوزيع الإقليمي لها عبر أرجاء الوطن ، الأمر الذي جعل مجموعة من هذه الفئة تخضع للتعقوبة في الجناح الخاص بالأحداث بالمؤسسة العقابية الأمر الذي له انعكاسات نفسية و اجتماعية على الحدث و عائلته .

رغم كل المجهودات المبذولة في مجال التكفل بالأحداث في سبيل تحقيق حوكمة رشيدة للسياسة العقابية إلا أن الأمر يتطلب تعزيزها من خلال إشراك العائلة في العلاج الإصلاحي المسطر و إعادة النظر في سبب المشكلة و تعميمها على العائلة و عدم اقتصرها على الحدث لوحده ، مع العمل على إدراج الإفراج المتدرج للأحداث و وجوب رعاية لاحقة للحدث .

قائمة المراجع:

- أحمد رشيد ، نظرية الادارة العامة : السياسة العامة و الادارة ، ط5 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1981 .
- الدسوقي طارق نبيل مُجدد ، الإدارة الرشيدة و الحوكمة ، ط1 ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2018 .
- السيد رضوان ابو شعيع ، التطبيقات الفعلية للحوكمة المؤسسية ، ط 1 ، مؤسسة طيبة للنشر- و التوزيع ، القاهرة ، 2017 .
- ايمان مُجدد الجابري ، و آخرون ، الحماية الجنائية لحقوق الطفل (دراسة مقارنة) ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2014 .
- برايم حمزة ، الحوكمة المحلية كآلية لتسيير الجماعات المحلية في الجزائر ، حوكمة التنمية المستدامة في النظرية و التطبيق ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2016.
- بن عيسى قواسم ، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ورهاناتها في تحقيق الحكم الرشيد ، النشر- الجامعي الجديد ، الجزائر ، 2020 .
- جريو سارة ، بوفليخ نبيل ، دور الحكم الرشيد في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الاداري ، مجلة الاقتصاد و المالية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، المجلد 4 ، العدد02، 2018 .
- رحمة أحمد عبد الشافي ، الحوكمة في الاجهزة الحكومية و الامنية النظرية و التطبيق ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2018 .
- رحمة احمد عبد الشافي ، الحوكمة في الاجهزة الحكومية و الامنية - النظرية و التطبيق ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2018، .
- شازال جان ، الطفولة الجانحة ، ترجمة انطوان عبده ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1983 .
- عبير هادي المطيري ، الاضطرابات السلوكية و جنوح الاحداث ، آمنة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2013.

التكفل بالأحداث في إطار حوكمة السياسة العقابية في الجزائر

- عثمانية خميسي ، "السياسة العقابية في الجزائر على ضوء المواثيق الدولية لحقوق الانسان " ، دار هومة للطباعة و النشر- و التوزيع، الجزائر ،2012.
- مصطفى شريك ، نظام السجون في الجزائر نظرة على عملية التأهيل كما خبرها السجناء ، اطروحة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، جامعة برج باجي مختار عنابة ، 2010/2011 .
- منصور رحاني ، علم الاجرام و السياسة الجنائية ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2006 .
- نبيل العبيدي ، أسس السياسة العقابية في السجون ومدى التزام الدولة بالمواثيق الدولية دراسة معمقة في القانون الجنائي الدولي ، ط1 ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، 2015 .
- نجم عبود نجم ، ادارة المعرفة ، مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع ، عمان، ط2، 2002 .
- القانون رقم 15-12 ، المؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 يوليو سنة 2015 ، الجريدة الرسمية ، العدد 39، الصادر في 19 يوليو سنة 2015 .
- القانون 04-05 ، المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 ، المتضمن قانون تنظيم السجون واعادة الادمج الاجتماعي للمحبوسين ، الجريدة الرسمية ، العدد 12 ، الصادر في 13 فبراير 2005.
- القانون رقم 18-01 المؤرخ في 12 جمادى الاولى عام 1439 الموافق 30 يناير سنة 2018 ، المتعمم للقانون رقم 04-05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 و المتضمن قانون تنظيم السجون واعادة الادمج الاجتماعي للمحبوسين .، الجريدة الرسمية ، العدد 05 ، الصادر في 30 يناير 2018 .